http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1925) السنة الثامنة - الاحد (5) تشرين الاول 2010

SMS

الى / مديرية المرور العامة

■ تصل(شؤون الناس) بين آونة وأخرى شكاوى بشأن مسالة ترقيم السيارات الحديثة، حيث تشترط مديرية المرور العامة لغرض ترقيم السيارة تسقيط سيارة قديمة الامر الذي جعل اسعار ارقام السيارات القديمة ترتفع بنحو غير طبيعي، مثلا البيكب القديم وصل سعره الى مايزيد على الست ملايين دينار عراقي، فأذا ما أضيف الى سعر السيارة الحديثة المزمع شراءها، تكون (البطانة أغلى من الوجه) كما يقول المثل العراقي، في الوقت الذي تأخذ الجهات المختصة في اقليم كردستان ضريبة محددة لغرض الترقيم وتسهيل الامر لمواطني الاقليم، ويناشد المواطنون الجهات المعنية بالاقتداء بذلك تخفيفا عن كاهل المواطنين.

الى / وزارة التجارة

■ مازالت شكاوى المواطنين تتواصل ومن مناطق مختلفة في العاصمة بغداد من تعثر وصول مفردات البطاقة التموينية بنحو انسيابي اليهم، ويجهل المواطنون مصير المفرادت الغذائية التي غابت طوال اشهر العام الفائت وتبعه هذا العام الموشك على الانتهاء، على الرغم من تصريحات المسؤولين في وزارة التجارة عن نيتهم (الاكيدة) في عدم الغاء او تقليص مفردات البطاقة التموينية، ويتساءل المواطنون اين هي الحقيقة ياوزارة التجارة؟.

الى / مجلس محافظة الانبار

■ اتصل مواطنون من مدينة الانبار يشكون سوء الواقع الخدمي للمحافظة، حيث تجمع النفايات في الاماكن العامة، وقطع الشارع الذي يربط المحافظة بالمناطق المجاورة التي تشكل متنفسا لمواطني المحافظة وفي الوقت نفسه مركزا للتسوق والعمل، ما يضطر المواطنين الى الالتفاف والدخول من مسافات بعيدة.
ويناشد المواطنون الجهات المعنية في مجلس المحافظة والقوات الامنية البطلة، الالتفات الى مصالح الناس ونظافة وجمالية المحافظة.

كاريكاتير ..... عادل صبري

انتباه

مشي السلحفاة الذي وسم الحراك السياسي من جهة تشكيل الحكومة، كانت اصداؤه سيئة للغاية فيما يخص مصالح السواد الاعظم من الناس، فالبطالة مازالت تتضخم ولم تنقص، والكثير من البنى التحتية مازالت مهدمة ولم تبنى، وقطاعات الخدمات بمجملها لم تزل تتدهور ولم تنتعش، والغلاء في اسعار المواد الاساسية لمعيشة المواطن اليومية يشتعل ولا ينطفىء، وحركة الناس وتنقلاتها تتعقد ولا تنبسط، والخوف من الموت لم يختف تماما، على الرغم من تحسن الاحوال الامنية، وآفة الفساد مازالت تتعملق ولم تضمحل، على الرغم من جهود الشرفاء في شن الحرب عليها، فيما هدر المال العام بشتى صوره وأفاينيه مازال فاعلا بنحو ممض، وبالاجمال اصداء مشي السلحفاة للحراك السياسي بلغت من السوء أنها جعلت من المشهد العام بائسا بنحو لايدعو الى الاسف فقط، بل يدعو الى القلق على مستقبل البلاد والعباد.
نحن هنا لانعاضد دعاة اليأس ممن ينظر الى احوالنا بعد (التغيير- الانعطافة) بسوداوية مطبقة، ولسنا نعاضد ايضا المتحسرين على ماضيهم الذهبي ابان عهود الحكم الشمولي والديكتاتوري، فالعراق وشعبه مارد خرج من القمقم ولن يعود اليه البتة، ولكننا نشير ونذكر فقط، نشير الى قراءة واقعية للمشهد العام، ونذكر ان غاية الغايات بالنسبة للجميع من دون استثناء خدمة الناس، ليس إلا.

كاظم الجماسي
Kjamasi59@yahoo.com

صح النوم!!!

التخمة الغذائية المستوردة ودور الرقيب

□ من المحرر

الانفتاح السريع غير المنضبط على الاستيراد بنحو عام واستيراد المواد الغذائية المعلبة والمجمدة بنحو خاص بعد عام ٢٠٠٣ ،والانفلات في دخول تلك المواد من دون ضابط، وضعف الرقابة وعدم قدرة الاجهزة المعنية في المنافذ الحدودية على فرض سيطرتها وتطبيق تعليماتها على الاغذية المستوردة، فضلاً عن إهدار الجهد والوقت والمال في أثناء فحص وتحليل الاغذية، بسبب تعدد الجهات المسؤولة عن سلامة الغذاء، ما أضعف المنظومة الرقابية لعدم التكامل وتشتتها في اماكن متباعدة، كل ذلك جعل السوق المحلية تتخم بأنواع مختلفة من المواد الغذائية المتعددة المناشئ، والتي غالباً ما تكون فاقدة المواصفات والشروط الصحية، الامر الذي يستدعي وبصورة ملحة وعاجلة تحديث التشريعات الخاصة بسلامة الغذاء بما يواكب التطورات العالمية، باعتبار ان سلامة الغذاء أمر حاسم في سلامة المواطن والصحة العامة، وهو أمر ينبغي ان لايستهان به، مع العلم ان اعتمادنا على الاغذية المستوردة وصل بنسبة ٨٠٪، حسب آخر التقارير المحلية والعالمية، ما يتطلب خلق جهاز رقابي فاعل يضمن سلامة المواطن، وكذلك إصدار قانون يتضمن الالتزام التشريعي بالجانب المتعلق بالصحة العامة بما لايتعارض واتفاقية إزالة العوائق أمام التجارة الدولية، وتحديد عدد المنافذ الحدودية التي تدخل منها الاغذية المستوردة مع التأكيد على الجهد الوطني المشترك بين وزارات: الصحة والزراعة والتجارة والداخلية في تحقيق قطاع غذائي آمن وسليم، يدرأ خطر تلك السموم ويحفظ السلامة الصحية للمواطنين.

تقرير

طلبة الدراسات العليا في العراق الجديد.. شجون وشؤون

□ بغداد/ المدى

أزدادت ابان عقد التسعينيات من القرن المنصرم، وبنحو ملحوظ اعداد الجامعات وخاصة الأهلية منها، بالإضافة الى زيادة الأقسام في الكليات عامة وهذا بالتأكيد أدى ألى زيادة واضحة في حجم وعدد الطلبة المقبلين على إكمال الدراسات العليا، بعد الانتهاء من مرحلة الدراسات الأولية ، وكان لهذه الزيادة ان تعطي ثمارها لو أنها جاءت اثر تخطيط علمي مميز لدعم الباحثين والخريجين، منها على الصعيدين المعنوي والمادي ولكن مع الأسف كانت عبارة عن تخبط النظام البائد وللجري وراء الوهم الإعلامي فقط ، اما في العهد الجديد فقد زالت نسبة كبيرة من المنغصات لدى طلبتنا في هذه المرحلة، ولكن ظهرت بعض المشاكل التي كان البعض منها موجود أصلا و لكنها زادت بفعل الفوضى الأمنية والسياسية .

تقول الهام الحديثي (طالبة دكتوراه) : أن اكبر مشكلة تواجهنا في دراستنا هي المصادر ثم المصادر ثم المصادر ، فنحن نقف احيانا عاجزين أمام طلبات الأساتذة بأحدث الأبحاث والكتب، وعندما نلجأ الى المكتبات قد نضطر الى الانتظار لأيام طويلة، الى أن نستطيع الحصول على ما نبغيه وفي اغلب الأحيان لا نستطيع أن نجدها . ومن جهة اخرى تخص المعونات والمنح المالية للطلبة يقول نوزاد أمين (طالب ماجستير) : الأمور المادية لأكثر الطلبة هي دون الوسط وخاصة أننا طلبة(الكورسات) نستمر في الدوام طيلة أيام الأسبوع بالإضافة لحاجتنا من كتب وطبع واستنساخ ، رغم اننا نعلم انه يجب ان نتحمل مثل هذه التكاليف لأننا ندرس برغبتنا، ولكن لماذا لا تقوم الوزارة بتخصيص مبالغ نقدية تعتبر كراتب شهري للطالب كما هو معمول به في جامعات السليمانية حيث يتم صرف ما يقارب (٥٠ – ٤٠ $) شهريا لكل طالب خلال الدراسة.

ويؤكد اغلب الطلبة ان الجامعات العراقية تعتبر آخر المؤسسات العلمية في العالم التي دخلت فيها خدمة الإنترنت وذلك في نهاية عام (٢٠٠٢) تقريبا لذلك كانت هناك الكثير من الهموم حول هذه الخدمة :

يقول هيثم محمد (طالب دكتوراه- لغات-) : اضطررت ان أغير المشرف السابق على رسالتي بسبب كون اغلب المشرفين يرفضون ما احصل عليه من مصادر عن طريق الإنترنت ووضع التهميش المناسب لها داخل الأطروحة، لذلك أتمنى وضع صيغ أكاديمية موحدة وواضحة لبيان طرق اعتماد الإنترنت في البحوث والدراسات.

وبشأن المختبرات ولوازمها يتفق معظم الطلبة على وجود عدد من المشكلات، تقول هدى فاضل (طالبة ماجستير – صيدلة -) : بعد ان ننهي السنة الأولى في دراستنا وهي مرحلة النظري و نبداء في السنة الثانية بمرحلة البحث التي هي بالأساس تعتمد على التجارب بشكل أساسي في المختبرات والتي نحتاج للكثير من المواد الكيميائية وكذلك الحيوانات المختبرية وبالرغم من ان الجامعة وفرت لنا البعض من هذه التجهيزات ولكنها تعتبر قليلة جدا بالنسبة لحاجتنا الفعلية.

ويقول الأستاذ محمد عبد الأمير/من دائرة الدراسات والتخطيط : ان مسالة توفير المصادر الدراسية والكتب المنهجية تعتبر هي من أهم أولوياتنا لذلك فقد قمنا بتوزيع اكثر من خمسين ألف كتاب الى جميع الجامعات والهيئات التقنية، وكذلك فقد قمنا باستلام كتب ومصادر منهجية بقيمة مليون دولار في نهاية الشهر الأول من هذا العام ونحن حاليا بصدد توزيعها فعلا على إدارة الجامعات، وكذلك وحول نفس الموضوع تقوم الجامعات وبشكل منفرد بشراء الكتب وحسب احتياجاتها.

اما بخصوص مشكلة المختبرات وتطويرها فيقول الدكتور عبد السلام الجماس/ المدير العام لدائرة الأعمار والمشاريع في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: نود ان نبين لطلبتنا الأعزاء ان دائرة الأعمار والمشاريع تسعى وتجتهد باستمرار في توفير المختبرات وتطويرها ونحب ان نعلم بان الوزارة باشرت بشكل فعلي ومن خلال دائرة الأعمار والمشاريع بتوزيع أجهزة طبية متطورة من خلال المنحة القطرية وبالتنسيق المباشر مع مكتب اليونسكو. اما بخصوص المختبرات الهندسية فقد قمنا بالتنسيق مع مكتب اليونسكو لتجهيزنا باحتياجاتنا وسيتم ذلك على شكل دفعتين رئيسيتين حيث تم الاتفاق معهم على نوع الأجهزة كذلك كمياتها ونحن نتأمل ان تشحن قريبا جدا الى العراق . اما بالنسبة لمشكلة المبلغ الذي يصرف الى الدارسين عند او بعد إكمال الدراسة فقد أكد اغلب المسئولين إنها حق فعلي للطالب وليست مكرمة او منحا وان هناك مبلغا مرصودا ومخصصا فعلا بشان طباعة الأطروحة وتهيئتها للمقابلة النهائية وقد حددت هذه المبالغ.

(جوبات) ومجازر في الهواء الطلق

□ بغداد/المدى

سبق لـ (شؤون الناس) أن نشرت العديد من شكاوى المواطنين من شيوع ظاهرة (الجوبات) وقفات بيع الاغنام، ومجازرها في الساحات والاماكن العامة وبالقرب من المناطق السكنية او داخلها، وبنحو عشوائي، مع ماتخلفه من تبعات عدة، من مثل تجمع الكلاب السائبة ومختلف أنواع الحشرات الناقلة لشتى أنواع الفايرسات، فضلاً عن مخلفات الجزر اللاعتباطي المخالف لأبسط الشروط الصحية وتراكم فضلات الحيوانات التي تذبح، ما يسبب، حسب ذوي الاختصاص، انتشار شتى أنواع الأمراض ومنها على سبيل المثال مرض الحمى الكنغولية النزفية، وهو من الامراض المشتركة بين الإنسان والحيوان ويسببه فايروس ينتقل عن طريق (القراد) المتواجد في الوسط الناقل، كالكلاب والفئران والقنافذ، وهذا ينقله بدوره للأغنام والماعز، وهي بدورها تنقلها إلى الإنسان، ما يسبب ارتفاعاً في الحرارة مصحوباً بصداع وقيء ودوار وألم في أعضاء الإنسان واحتقان في الوجه والرقبة والبلعوم وملتحمة العين، مع ظهور طفح جلدي يغطي الجسم ما يحدث عرض اليرقان بسبب تضخم الكبد، ورعافاً أنفياً ونزيفاً معوياً يؤدي الى الموت، وهذا التلوث يأتي عن طريق دم الذبائح المصابة غير المفحوصة رسمياً في المجازر...

ونناشد مع المواطنين الجهات المختصة ضرورة مكافحة هذه الحالة الشاذة والمضرة بالبيئة والصحة العامة على حد سواء.

حديث الصورة

عدسة/ف أب

متى نستطيع ان نقدر الهبات العظيمة التي منحتها الطبيعة لبلادنا ، والتي اينما ألتفتنا غرفنا من خيراتها المتدفقة من دون انقطاع..متى؟

وخزة

أجور النقل ومعاناة المواطنين

□ دريد ثامر

لا تزال مشكلة اجور النقل تشكل واحدة من ملامح معاناة المواطنين اليومية، من خلال الهدر المالي الذي يذهب في جيوب سواق النقل الخاص من دون مبرر يذكر، وبعيداً عن عيون الرقابة.. التي لا نعلم متى تنتفض على نفسها وتحاسب هؤلاء الذين يتعاملون مع الناس في تحديد الاسعار كيفما شاءوا .. فلو وجدوا من يحاسب ويعاقب لما وصلت الحال الى ما وصلنا اليه، من تسلطهم على رقاب الركاب الذين طالما كانت مناداتهم بضرورة وضع قوانين صارمة وحازمة ضد كل من يتلاعب باجرة النقل، كونها تعتبر أحدى المشكلات التي لم توضع لها حلول جذرية، لا سيما ان معاناة المواطنين مستمرة منذ فترة طويلة ولحد الان، حيث أدى أهمال الموضوع دون اعطائه الاهمية المناسبة الى ارتفاع مؤشراتها بصورة مخيفة، حتى كادت تلتهم رواتب الموظفين وارزاق الكسبة على حد سواء، واذا اعترض احدهم على اجور النقل فانه يرغم الركاب على الرضوخ لمطالبه، أو العودة الى المرآب عبر الركون على جانب الطريق مهدداً بالرجوع الى المرآب كي يترجل منها المواطنون، وسط أسفهم على ما حصل وما سيحصل غداً، اذا ما تركت هذه الامور بيد من هب ودب وامتلك وسيلة نقل للركاب في الشوارع دون معاقب أو رقيب.

رسالة خاصة الى / الاجهزة الأمنية في الموصل

أصحاب العلاوي يطالبون بمزاولة أعمالهم مجددا

□ نينوى / نوزت شمدين

ناشد العاملون في علاوي الخضروات في حي العربي شمالي الموصل، الأجهزة الامنية اعادة افتتاح العلاوي المغلقة منذ نحو اسبوع، وذلك بقرار من قائد الفرقة الثانية للجيش العراقي.

وذكر ممثل عنهم وهو سليم محمد بان اصحاب العلاوي لديهم عقود رسمية موقعة بينهم وبين مالك العقار، والمنطقة التي فيها العلاوي مضمونة امنياً وبدرجة كبيرة، ولم يسبق ان وقع فيها اي حادث امني، غير ان قوات من الجيش طوقت المكان قبل أكثر من اسبوع، وطلبت من الجميع ترك العلاوي فوراً، وقاموا باغلاقها حتى دون السماح لنا باخراج الخضر منها، وذكر سالم بان الباعة ومنذ ذلك اليوم يتنقلون من ساحة الى أخرى، وكلما اجتمعوا في مكان طاردتهم سيارات الجيش وطالبتهم بترك المكان، مشيرا الى ان دور العلاوي مهم جدا بالنسبة للمواطنين خصوصا ذوي الدخل المحدود، لان البيع يتم بما يقرب من نصف السعر الذي تبيع به محال الخضر في المدينة.

وقال صاحب العلوة، هناك التزامات مالية لنا تجاه الباعة بالمفرد (ديون)، الكثيرون يأتون لسدادها لكنهم لايجدوننا في مكاننا، فيعودون ادراجهم، ودعا سالم وزملائه محافظة نينوى الى التدخل من اجل السماح لهم مجددا بمزاولة عملهم، مؤكدين على ان هناك ما يقرب من ستمائة شخص يعمل في المكان بين عامل وسائق، واستمرار غلق المكان يعني تركهم جميعاً لمصير البطالة.

نتسلم رسائلكم على عنوان البريد الالكتروني: peopleissues@yahoo.com
او على الهواتف الارضية ٧١٧٨٨٥٩ و ٧١٧٧٩٨٥